

# السعودية تستعد لتأمين الإمدادات للأسواق بعد وقف العراق صادراته النفطية

**رئيس الوزراء المصري عاطف عبيد في الرياض: نحترم تنظيم السعودية لأداء العمرة ونعمل سوياً لتذليل الصعوبات**

الرياض: ماهر عباس

أبدت المملكة العربية السعودية وغيرها من أعضاء أوبك استعدادها للتعويض عن أي نقص قد يحدث في إمدادات النفط نتيجة لقرار العراق وقف صادراته النفطية.

وقال وزير البترول والثروة المعدنية السعودي علي بن إبراهيم النعيمي في تصريحات أدلى بها للصحافيين أمس عقب اجتماعه مع رئيس الوزراء المصري الزائر عاطف عبيد إن المهم هو استقرار السوق وليس هذا موقف السعودية وحدها بل موقف أوبك كلها وهو سد أي نقص في سوق النفط.

وأضاف إن موقف المملكة الحازم في حال حدوث أي وقف عادي أو غير عادي في الإمدادات هو أن توفر للأسواق ما تحتاجه من النفط.

وقال العراق أمس إنه سيوقف تصدير النفط بداية من يوم غد الاثنين احتجاجاً على قرار مجلس الأمن الدولي بتمديد العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء 30 يوماً فقط بدلاً من الستة أشهر المعتادة.

وقال أحد المسؤولين الاتراك إن العراق أوقف ضخ النفط الخام عبر خط الأنابيب الممتد إلى ميناء جيهان التركي «بدءاً من صباح اليوم».

وحول سؤال لـ«الشرق الأوسط» ما إذا كانت الكمية التي تنتجها السعودية من الوفرة بحيث تغطي حاجة السوق في حالة عجز الدول الأخرى عن الوفاء بالتزاماتها أجاب النعيمي بقوله: «نعم».

وكانت وكالة الأنباء العراقية قد نقلت أمس عن مصدر بوزارة النفط العراقية القول إن العراق سيوقف تصدير النفط الخام من الموانئ المطلّة على الخليج والبحر المتوسط بداية من الساعة الثامنة صباح الاثنين بالتوقيت المحلي (04.00 بتوقيت جرينتش) لحين صدور إشعار آخر.

لكن تركيا قالت إن ضخ النفط توقف بالفعل ولو أن كمية ضخمة من الخام تنتظر التحميل بميناء جيهان الجنوبي.

وقال المسؤول لرويترز «ميناء جيهان به نحو 2.5 مليون برميل من النفط بالخزانات».

وكان العراق يصدر نحو 2.1 مليون برميل يوميا في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء الذي ينتهي اجل العمل بمرحلته الحالية اليوم الاحد.

وعلى صعيد اخر، أشاد الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء المصري بالعلاقات السعودية - المصرية.

وقال ان زيارته للرياض جاءت حرصاً من الرئيس مبارك على التشاور الدائم والتنسيق مع خادم الحرمين الشريفين والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد والأشقاء في المملكة في جميع المجالات.

وقال: ان أحد مجالات التشاور الأساسية هي مجال النفط والغاز الطبيعي والصناعات المرتبطة بها وتنمية التجارة بين البلدين.

وحول التنسيق السعودي المصري في مجال النفط خاصة أن مصر إحدى الدول المنتجة خارج أوبك قال في رده على سؤال لـ«الشرق الأوسط» إن التنسيق كامل والخط الرئيسي هو التنسيق مع المملكة العربية السعودية في هذا الاطار.

وبخصوص تنظيم العمرة وما أثير حوله من الشركات السياحية في مصر قال عبيد: التنظيمات التي أصدرتها المملكة هي لتنظيم العمرة، والمعروف أن الذي ينظم العمرة المملكة العربية السعودية ولا ينظمها أي طرف آخر.

واضاف «ما تضعه المملكة من أنظمة لا بد أن يحترم ونحن نرحب بهذه التنظيمات ونحترمها» مشيراً إلى أن التنظيمات الخاصة بتسيير رحلات العمرة تتفق فيما بينها وإذا واجهت أي صعوبة من الصعوبات سنقوم سوياً بتدليلها.

وأشار في رده على سؤال حول المشروعات النفطية المشتركة المزعم إقامتها إلى انه يمكن حالياً مع الأشقاء في السعودية دراسة التعاون في مجال الصناعات المكملّة والمساندة لاستخراج الغاز والبتروكيماويات ونقله وتسويقه واقامة الصناعات التي تعتمد على البتروكيماويات، موضحاً أن المملكة أقامت قاعدة صناعية ضخمة ولها ما يسجل بكل فخر مجال واسع في التصنيع والتسويق العالمي.

وذكر عبيد أن النوايا اتفقت وعقد العزم على التعاون التام بين البلدين وان فرقاً مشتركة تقوم بدراسة ذلك وبلورته في شكله النهائي.

وحول الاستثمار السعودي في مصر أوضح عبيد لـ«الشرق الأوسط» انه يتباحث في ذلك مع الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية والاقتصاد الوطني واصفاً الاستثمارات السعودية في مصر بأنها من انجح الاستثمارات التي تمت سواء الحكومية منها أو التي يقوم بها القطاع الخاص.

وقال: لقد تمت مراجعة أداء الشركتين اللتان تشارك فيهما المملكة كحكومة، وهما حققتا نجاحاً غير عادي من حيث العائد وعدد المشروعات المساهمة فيها.

وحول تنمية الصادرات بين البلدين أكد عبيد أن التوجه حالياً سيسير لإزالة القيود التي قد تكون موجودة فيما بين البلدين لبناء التكامل بينهما.

Like 0

Tweet

مشاركة